أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري

أ.د. شطاب نادية * ط. سلامة وفاء **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم نتائج وآثار الشراكة الأوروبية الجزائرية، المرتكزة أساسا على إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، بعد مرور أكثر من 12 سنة على توقيعها، وهو ما يطرح التساؤل حول أثر منطقة التجارة الحرة على الاقتصاد الجزائري بوضعيته الحالية، وعن مدى مساهمة الدعم المالي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي في تعويض تبعات التحرير التجاري على الجزائر، ومن خلال دراسة الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة، تم الوصول إلى عدة نتائج أهمها عدم كفاية الدعم المالي الأوروبي لمساندة النهج الإصلاحي في الجزائر، إضافة إلى تمحور أولويات الاقتصاد الجزائري حول التكيف مع المنتجات الأوروبية الأكثر جودة والأكثر تنافسية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التكامل، منطقة التبادل الحر.

The impact of the Algerian –European partnership agreement on the Algerian economy

***Abstract* :**

This study aims at highlighting the most important results and the effects of the Euro Algerian partnership based mainly on establishing a free exchange zone, more than a decade ago, this raises the question on its impact on the Algerian economy with the present situation and on the extent of the financial support allocated by the European Union in compensation to the effects of the freeing of trade on Algeria. And through the analysis of the economic aspect of the convention. We reached a set of results. The most important is the insufficient financial support to back up the reform policy in Algeria,

* أستاذ التعليم العالي، جامعة باجي مختار - عنابة.
** طالبة دكتوراه (LMD) - جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

and the focus of the Algerian priorities on the accommodation with the most competitive European products.

Keywords : *Economic integration, Partnership, Free trade area.*

I- تمهيد :

أطلق الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة الأورومتوسطية في التسعينات من القرن الماضي، والذي لقي تجاوبا وقبولا من طرف الجزائر التي وجدت فيه فرصة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد ، حيث تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الطرفين في 22 أفريل 2002. غطت هذه الاتفاقية كل الأبعاد الأمنية والسياسية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والإنسانية. إلا أن البعد الاقتصادي والمالي كان هو الركيزة الأساسية في هذه الشراكة.

إن التوقيع النظري لاتفاقية الشراكة يستدعي الدراسة التحليلية لواقع هذه الشراكة للوقوف على الآثار المترتبة عليها ، ونحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1-هل إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاقتصاد الجزائري وهو اقتصاد غير ناضج بالقدر الكافي يخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري؟

2- هل المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي كافية لتجاوز الخسائر المالية الناتجة عن تبعات التحرير التجاري للاقتصاد الجزائري؟

وبغية الإجابة عن التساؤلات السابقة، ركزت الدراسة على الفرضيات التالية:

1- الشراكة الأورو جزائرية ومن ورائها مشروع الشراكة الأورومتوسطية تكريس للتبعية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط للاتحاد الأوروبي بما فيها الجزائر في ظل فوارق التنمية الاقتصادية الكبرى بين الطرفين.

2- الاقتصاد الجزائري بوضعيته الحالية غير قادر على منافسة اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي.

3-للجزائر فرصة لدفع الاتحاد الأوروبي لتعديل اتفاق الشراكة وحماية الاقتصاد الوطني.

II - خلفية اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ودوافعها :

II – 1. خلفية اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية :

تعود فكرة إقامة شراكة أورو متوسطية إلى اتفاقية ماستريخت الممضاة في فيفري 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 أين أعلن الاتحاد الأوروبي

أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل مشترك، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية المتطورة والجنوبية المتخلفة، وهو ما أكدته اتفاقية برشلونة فيما بعد عام 1995 بإقامة منطقة شراكة أورومتوسطية، تبدأ بإنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة، مدعمة بالإعانة المالية اللازمة، وتتطور من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق، إلى أن تصل إلى حد الارتباط، بإقامة منطقة سلام واستقرار وأمن أوربية- متوسطية، تقوم على أسس احترام الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[1].

II – 2. دوافع الشراكة الأوروجزائرية :

وتتمثل أبرز الدوافع العربية المتوسطية من هذه الشراكة فيما يلي :[2]

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الأوروبية منها.

- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية.

III- دراسة الجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية :

III- 1 .إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :

- تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات :

- بالنسبة للمنتجات المصنعة

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، على إنشاء منطقة للتبادل الحر، بشكل تدريجي، بين الطرفين، خلال فترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017، وهذا من خلال تنفيذ

---

[1]: خلاف هاني ونافع أحمد ،"نحن وأوروبا"، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 40.

[2] : عرفان تقي حسن، الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، العدد السادس، القاهرة، 1998، ص16.

جدول أعمال بين الطرفين، على أن يكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة لمساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر.

القائمة الأولى: تخص المواد الأولية، و التي ستلغى نهائيا مباشرة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: تخص المواد نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية و التي ستبدأ في الانخفاض سنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بنسبة 20% من الحق القاعدي ثم ب30% ثم 40% و 60 %و 80% لتلغى نهائيا بعد 7 سنوات.

القائمة الثالثة : تتعلق بالمنتجات المصنعة نهائيا و التي ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب10 %، لتصل إلى 5% من الحق القاعدي خلال إحدى عشر سنة، ليتم إلغاؤها نهائيا بعد 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.[1]

أما بالنسبة للسلع الزراعية: فعلى عكس المنتجات الصناعية، التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، والزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري سيكون جزئياً وتدريجياً[2] .

ولكن ونظرا للصعوبات التي واجهتها الفروع الصناعية في الجزائر، كان لزاما على الدولة أن تتحرك لإعادة النظر في وتيرة و مستوى التفكيك الجمركي ، وكذا إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية التي لها علاقة بالسياسة الزراعية والتجديد الريفي، في هذا الإطار قدمت الجزائر سنة 2010 عريضة لمراجعة تفكيك التعريفة الجمركية و كذا مراجعة التنازلات التعريفية الزراعية الخاصة بالقطاعات الصناعية والفروع الزراعية على التوالي، والتي تقتضي حماية ملائمة على نحو لا يشكل فيه كل من وتيرة ومستوى التفكيك الجمركي عائقا أمام تنميتها. وقد انتهت المفاوضات بين الطرفين الجزائري والأوروبي إلى تمديد الفترة الانتقالية لانشاء منطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017.[3]

---

1 : Belkhadem Abdelaziz, « Accord d'Association Algéro -Européen »,Revue n°39, chambre Algérienne du commerce et d'industrie, Algérie, Mutations, p33. 2002, Janvier

2: رقيبة سليمة، "الشراكة الأورو جزائرية: هل هي نعمة أم نقمة"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،13-14 نوفمبر 2006، ص ص4-5.

3: وزارة التجارة الجزائرية، "المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي،

III-2.التعاون المالي الأوروجزائري:

أ ـ التعاون المالي للفترة 1995 ـ 2006 :

يعد التعاون المالي الركيزة الأساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي، لذلك سوف يتم التركيز على هذا الجانب، سواء تعلق الأمر بالمساعدات المالية في إطار برنامج" ميدا" أو بالقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

لقد خصص الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج MEDA للفترة 1995 ـ 2006 مبلغ 502.8 مليون أورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، الأولى تغطي الفترة 1995ـ 1999 في إطار برنامج **MEDA I** بمبلغ 164 مليون أورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000 ـ 2006 في إطار برنامج **MEDA II** بمبلغ 338.8 مليون أورو. ويوضح الجدول رقم (1) مخصصات برنامج **MEDA I** للجزائر مقارنة بمخصصات الدول الشريكة.

جدول رقم (01): المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA I خلال الفترة 1995-1999
(الوحدة: مليون أورو)

	1995	1996	1997	1998	1999	1995-1999	نسبة التسديد
الجزائر	-	-	44	95	28	164	%18.40
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	%28.60

المصدر: براق محمد، ميموني سمير " الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية "، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،13-14 نوفمبر 2006، ص 15.

من خلال الجدول رقم (01) يتضح أن الجزائر لم تتلق بصورة فعلية إلا ما نسبته % 18,4 من هذا المبلغ أي 30.2 مليون أورو، والملاحظ أنه علاوة على ضعف نسبة الدفع الفعلية التي لم تتجاوز كما ذُكر سابقا 18,4%، نجد أن الجزائر جاءت في

2012/08/28، على الموقع الالكتروني:www.mincommerce.gov.dz ، تاريخ التصفح 12-02-2015.

المراتب الأخيرة بين الدول المغاربية، ليس فقط في ما يخص المبالغ المدفوعة فعليا، وإنما من حيث المبالغ المخصصة أيضاً، إذ لم يخصص لها إلا مبلغ 164 مليون أورو خلال الفترة 1995 ـ 1999 (**MEDA I**) في الوقت الذي خصص فيه للمغرب 656مليون أورو، وتونس 428 مليون أورو، وما قيل عن ضعف المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بباقي الدول الشريكة خصوصا المغاربية منها، وكذلك ضعف نسب الدفع الفعلية في إطار **MEDA I**، ينطبق على برنامج **MEDA II**، وهذا بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة لها، والبالغة خلال الفترة2000 ـ 2006 ما مقداره 338.8 مليون أورو،[1] إلا أن هذه المخصصات تبقى غير كافية لتغطية جميع احتياجات الجزائر لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية، ويوضح الجدول رقم (2) المخصصات المالية للجزائر في إطار برنامج **MEDA II**.

جدول رقم (2) : المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج MEDA II

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000-2005	نسبة التسديد %
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	40	272.8	41.82
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	697.6	734	3815.5	83.01

Source : Les Statistiques sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/index_en.htm

حيث أن أكبر التزام تحصلت عليه كان سنة 2001 ب 60 مليون أورو، مع الإ شارة إلى أن نسبة التسديد بالرغم من أنها تفوق نسبة التسديد في إطار برنامج MEDA I إلا أنها كانت منخفضة، حيث أنها لم تتلق بصورة فعلية إلا 114.1 مليون أورو من أصل 272.8 مليون أورو المخصصة لها خلال الفترة 2000-2005.

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج **MEDA** ، فقد لعب البنك الأوربي

[1] : Commission Européenne, Algérie document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007 – 2010 Bruxelles ,2007, p19.

للاستثمار **(BEI)** دوراً مهما في هذا المجال حيث قدر إجمالي القروض التي تحصلت عليها الجزائر من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة 1995 ـ 2005 بـ 1405 مليون أورو، من أصل 6471.6 مليون أورو، مخصصة للشركاء المتوسطين (باستثناء تركيا و إسرائيل).

و قدرت نسبة تسديد هذه القروض خلال الفترة 1996-2002 بـ 47 %، ويعود سبب ضعف هذه النسبة حسب المفوضية الأوروبية ـ إضافة إلى التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض، حسب ما اتفق عليه، وعدم تقديم القروض المخصصة لتدعيم القطاع الخاص في الجزائر- إلى ما يلي:

* التأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخصخصة من قبل السلطات .

* قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك.

ب ـ التعاون المالي للفترة 2007 ـ 2013 :

تم خلق أداة مالية جديدة لتعويض كل البرامج المالية السابقة، أطلق عليها الوسيلة أو الأداة الأوروبية للجوار والشراكة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ جانفي 2007 وذلك للفترة الممتدة بين 2007-2013، حيث خصص لها غلاف مالي يقدر ب 14.9 مليار أورو، وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الممتدة بين 2004-2006، تم تمويلها بالبرامج الموجودة سابقا مثل برنامج ميدا. [1]

فيما يخص الجزائر وبعد دخول اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حيز التنفيذ في عام 2005، وبعد فترة طويلة من المناقشات الداخلية، أعربت الجزائر أخيرا في عام 2011 عن استعدادها للانخراط بصورة أكثر نشاطا في سياسة الجوار الأوربية.

* **البرنامج التأشيري 2007 ـ 2010 :** وصلت مساعدات الإتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج التأشيري الوطني (PIN) للفترة 2007 ـ 2010 إلى 220 مليون أورو، بمعدل 55 مليون أورو سنويا، وشملت هذه المساعدات دعم الشركات الصغيرة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز المؤسسات الحكومية والقانونية وتحسين التعليم ومعالجة المياه. [2]

ونفس الملاحظة بالنسبة للمخصصات المالية في اطار سياسة الجوار استفادت

---

[1]: بن منصور ليليا، "الشراكة الأورومتوسطية و دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2012 ، ص 218.

[2] : Comission Européenne, op.cit, p 32.

الجزائر فقط من 220 مليون أورو بينما استفادت تونس ب 300 مليون أورو، والمغرب ب 654 مليون أورو خلال الفترة 2007-2010، وهذا راجع للانخراط المتأخر للجزائر بهذه السياسة الجديدة مقارنة بالدول المغاربية الأخرى.

* **البرنامج التأشيري 2011 ـ 2013 :** البرنامج التأشيري للثلاث سنوات للفترة 2011 ـ 2013 يقدر بـ 172 مليون أورو أي ما يعادل 57.33 مليون أورو سنويا ويمول 6 برامج هذا يعني ارتفاع بنسبة 4.2 % عن البرنامج التأشيري للفترة 2007ـ 2010 التي خصص مبلغ 55 مليون أورو سنويا. [1]

ويبقى نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من الاتحاد الأوروبي.

IV - انعكاسات إتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري :

يمكن إبراز انعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

IV -1. انعكاسات إتفاقية الشراكة على الايرادات الجمركية : إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة حوالي 23.4 % من مجموع الإيرادات.[2]

وحسب التقييم الذي أجرته المديرية العامة للجمارك فإن الجزائر قد تكبدت الجزائر خسائر بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3): الخسائر الجبائية للجزائر في إطار الشراكة الأوروجزائرية في الفترة 2005-2013 (الوحدة: مليار دج)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة الخسارة الجبائية	7.7	31	38.8	75	85.3	76.7	104	110.1	130

[1]: مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية يوم 08 /2013/02، على الموقع الالكتروني: www.enpi.info.eu/mainned.php، تاريخ التصفح، 02-10-2015.

[2] : عمورة جمال،"دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006 ، ص 393-394.

Source : www.douane.gov.dz, consulté le 30-11-2015

IV -2. انعكاسات إقامة منطقة تبادل الحر على النسيج الصناعي :

إن آثار الاتفاق على المدى القصير و المتوسط تكون سلبية، في حين أن الايجابيات التي يطمح إليها الطرف الجزائري على المدى الطويل غير مضمونة النتائج . و يمكن إجمال أهم الآثار الايجابية و السلبية لمنطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي الجزائري كما يلي :

أ- الآثار الايجابية:

- يوسع هذا الاتفاق حجم السوق الخارجية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية ليشمل دولا أخرى تتميز بقدرة شرائية عالية عكس السوق الوطني[1].

-الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطية والنصف مصنعة التي تعتبر مدخلا للعديد من المنتجات الوطنية.

- إن تخفيض مختلف القيود على دخول السلع والمنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية، يشكل حافزا وباعثا لتحسين تنافسية المؤسسة الوطنية عن طريق تحسين كفاءتها الإنتاجية، يقينا منها أن ذلك هو الحل الوحيد للصمود أمام المنافسة التي لم تتعود عليها من قبل، والعمل أكثر على اقتحام الأسواق الأوروبية بالشكل الصحيح والايجابي[2]، فالاتفاق يوفر ضمانات لدخول المنتوج الجزائري للأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية المناسبة، مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها[3]، كما ستمنح منطقة التبادل الحر فرصة للتخصص في المنتجات التي تتوفر لها إمكانيات الاقتصادية والموارد اللازمة، الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ويحسن أداء المؤسسة الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص.[4]

---

[1]: أبو قحف عبد السلام ، "إدارة الأعمال الدولية" ، ط 2 ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 ، ص107.

[2]: اسماعيل العربي، " التكتل والاندماج بين الدول المتطورة والجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990، ص 16-17.

[3]: بورغدة حسين، قصاص الطيب، "الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13و 14 نوفمبر 2006، ص07.

[4]: HEDIBELL (s), « le commerce des produits agro alimentaires », revue

-ستكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فرص الاستفادة من المهارات الإدارية العالمية من خلال الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج و المعرفة والتكنولوجيا، وهو ما يسمح لها بتوفير مناخ ملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو، وضمان التنوع في الإنتاج الصناعي[1] ، الأمر الذي يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة و فعالية.

ب- الآثار السلبية :

-ستفقد المؤسسات الجزائرية من جراء منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي ما تتمتع به من حماية خاصة، كانت تحظى بها منذ نشأتها .

- اندثار القطاعات الصناعية التي لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية والتي تعتمد على قيمة مضافة محدودة أو مدخلات مستوردة[2] ، لغياب المعايير الدولية للإنتاج، ارتفاع تكلفتها، عدم إدخال عنصر رأس المال البشري التكنولوجي في محتواها، ومن ثمة فإن تحرير المبادلات التجارية في الوقت الراهن وعلى نطاق واسع يؤدي إلى إحجام المؤسسات الجزائرية في منافسة غير متكافئة مع نظيرتها الأوروبية، وهذا لا يتعلق بالمؤسسات العامة فحسب بل وحتى الخاصة.

IV-3. انعكاسات الاتفاقية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى أن ما استفادت منه الجزائر من تدفقات استثمارية واردة من الاتحاد الأوروبي، لا يتعدى 316 مشروع فقط بقيمة 7. 7مليار أورو خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2014، وهو رقم يكاد يكون مهملا مقارنة بحجم المبادلات وثقل العلاقات بين الطرفين[3]، وتعتبر إسبانيا وفرنسا أهم دول الاتحاد الأوروبي المستثمرة في الجزائر بنسبة 11.6%و 8.7% على التوالي[4]، وهذا خلال الفترة 2003-2015.

والملاحظ أن التوجه الأوروبي نحو الجزائر يمثل فقط جزءا صغيرا من إجمالي الاستثمارات الأوروبية حيث نجد أن أكثر من 60 % من الاستثمارات الأجنبية

Mutation, n° 2, Alger, 2002, p14

[1]: مسعداوي يوسف، "دراسات في التجارة الدولية"، الجزائر،دار هومة ، 2010، ص178.

[2]: المرجع نفسه، ص185.

[3]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الاكتروني: www.andi.dz ، تاريخ التصفح (2015-11-29).

[4]: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2015، ص 119 .

المباشرة الواردة من الإتحاد الأوروبي باتجاه دول رأسمالية صناعية، ثم تأتي دول واقتصاديات ناشئة كالصين، كوريا، ودول أمريكا اللاتينية، كما عرفت حصة أوروبا الشرقية تطورا ملحوظا خاصة بعد ضمها لدول المجموعة ومحاولة تسريع عمليات الإصلاح، أما الدول العربية ومنها الجزائر فتأتي ضمن المراتب المتأخرة في العالم. [1]

IV -5. انعكاسات إقامة منطقة تبادل الحر على التجارة الخارجية:

بالنسبة للصادرات : إن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة ، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى .

بالنسبة للواردات : إن آثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.[2]

وعموما سيؤدي التفكيك الجمركي إلى حدوث ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا وبالمقابل لن تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية.

V- نتائج الدراسة :

يمكن إيجاز نتائج الدراسة من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- إن تحرير التجارة وإن كان تدريجيا بين الاتحاد الأوروبي والجزائر سوف يؤدي إلى بناء علاقات اقتصادية بين طرفين غير متكافئين يكون الثقل الراجح فيها للجانب الأقوى .

- خلق منطقة للتجارة الحرة بشكلها الكلاسيكي يؤدي إلى تحويل التجارة في اتجاه واحد لصالح الاتحاد الأوروبي، لأن اتفاق الشراكة يقصي المنتجات الفلاحية من منطقة التبادل الحر، رغم وجود مزايا أساسية ستعود على بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط ومنها الجزائر من فرصة الوصول بمزيد من الحرية إلى أضخم الأسواق

[1]: علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات –مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، العدد16، 2012، ص 153.

[2]: بهلولي فيصل،" التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص 113.

العالمية، إلا أن هذه المزايا تبقى محدودة مع استمرار تقييد حركة انتقال المنتجات الزراعية. حيث أن مؤشر ارتفاع العجز التجاري خارج المحروقات قد تواصل ، فمنذ إبرام هذا الاتفاق لم يكف الموقف الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الجزائري ، إذ يصدر الإتحاد 20 دولار من السلع مقابل دولار واحد للجزائر.وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- إن تدفقات الاستثمار الأوروبي في الجزائر تبقى بعيدة جدا عن المستوى المطلوب ، كما أن أغلبية هذه الاستثمارات تتركز في قطاع النفط الأمر الذي لا يستجيب لحاجيات الاقتصاد الجزائري الذي يتطلع إلى تطوير اقتصاده عن طريق استثمارات مباشرة تتضمن إقامة مشاريع حقيقية خارج قطاع المحروقات .

- القضاء على أغلب الصناعات التحويلية الجزائرية نظرا لضعف نسيجها الصناعي فالمؤسسات الجزائرية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأوربية على الرغم من كل الجهود الإصلاحية التي تبنتها الجزائر في هذا المجال، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

- لم يتم تنفيذ برنامج ميدا الخاص بالجزائر بصفة كاملة ،كما أن المخصصات التي استفادت منها الجزائر في إطار السياسة الأوروبية للجوار لم تكن في مستوى تطلعات الجزائر.ومن هنا يتضح أن الدعم المالي للبرامج الإصلاحية خلال الفترة الانتقالية لم يكن في المستوى المطلوب.

-تمديد الفترة الانتقالية المقررة لإقامة منطقة التبادل الحر في آفاق 2020 بدلا من 2017، جاء هذا التعديل بسبب الخسائر التي تكبدها الإنتاج الوطني لصالح الشريك الأوروبي، بالإضافة إلى خسائر الخزينة العمومية التي بلغت 2.5 مليار دولار خلال 2005-2009، ولتفادي خسارة 8.5 مليار دولار خلال الفترة 2010-2017 لو استمر الوضع على ما كان عليه، كما طالبت الجزائر رسميا في سنة 2015 ببدء محادثات حول التقييم المشترك الموضوعي لتطبيق اتفاقية الشراكة حيث يرى الطرف الجزائري أن الاتفاق لم يحقق النتائج التي كانت مرجوة منه، بل إنه أصبح عبء على الاقتصاد الوطني، بسبب غياب التكافؤ في المنافسة بين المنتجات الوطنية ونظيرتها الأوروبية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة القائلة بقدرة الجزائر على تعديل الاتفاق.

ولتتمكن الجزائر من الاستفادة من اتفاقية الشراكة أو على الأقل التقليل من آثارها السلبية يجب عليها أن تعمد إلى ما يلي:

*إعادة تأهيل القطاع الإنتاجي خارج قطاع المحروقات، ووضع آليات فعالة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا من خلال

الاستفادة من الفترة الانتقالية المتبقية التي لا يزال الإنتاج الوطني يتمتع خلالها بالحماية الجمركية، لزيادة تنافسية القطاع الصناعي والزراعي لمواجهة مرحلة ما بعد إقامة منطقة التبادل الحر.

* ضرورة التغلب على الآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية، وذلك بإدخال التعديلات اللازمة لتطبيق الاتفاقية، و هذه التعديلات تشمل السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق، والاستفادة القصوى من التدابير الحمائية المسموح بها والمتعلقة بإمكانية مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي في الحدود المتفق عليها.

* ضرورة إيجاد مناخ جذاب للاستثمارات الأوروبية في الجزائر عن طريق وضع القوانين المناسبة و القضاء على البيروقراطية و تحسين الإجراءات الإدارية و الفنية من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير و لتحفيز العرض على المدى المتوسط و خاصة في القطاعات التصديرية و السماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا.

* تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربية، حيث توجد عدة خيارات يمكن أن تتكافل الجهود لتحقيقها، سواء تعلق الأمر باتحاد المغرب العربي أو منطقة التجارة الحرة العربية.

قائمة المراجع:

1-المراجع باللّغة العربية:

- **الكتب:**

1- أبو قحف عبد السلام ، " إدارة الأعمال الدولية " ، ط 2 ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003 .

2- اسماعيل العربي، " التكتل والاندماج بين الدول المتطورة والجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990.

3- خلاف هاني ونافع أحمد ،"نحن و أوروبا"، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997.

4- مسعداوي يوسف، "دراسات في التجارة الدولية"، الجزائر،دار هومة ، 2010.

- **المجلات والتقارير:**

1- بهلولي فيصل،" التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012.

2- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مجلة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وأثمان الصادرات ، 2015.

3- زايري بلقاسم، دربال عبد القادر،"تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي بالجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف العدد01، 2002.

4- عرفان تقي حسن، الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي، مجلة الدراسات العليا، العدد السادس، القاهرة، 1998.

5- علاوي محمد لحسن، "اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات – مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، العدد16، 2012.

- **الملتقيات:**

1- بورغدة حسين، قصاص الطيب، "الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13و 14 نوفمبر 2006.

2-رقيبة سليمة، "الشراكة الأورو جزائرية: هل هي نعمة أم نقمة"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،13-14 نوفمبر 2006.

- **المذكرات:**

1- بن منصور ليليا، "الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2012.

2- عمورة جمال،"دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية"، أطروحة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2006.

- **المواقع الالكترونية:**

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الاكتروني: www.andi.dz ، تاريخ التصفح (29-11-2015)

2- مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية يوم 2013/02/08، على الموقع الالكتروني: **www.enpi.info.eu/mainned.php**، تاريخ التصفح، 2-10-2015.

3- وزارة التجارة الجزائرية، "المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، 2012/08/28، على الموقع الالكتروني:
www.mincommerce.gov.dz، تاريخ التصفح 12-02-2015.

2-المراجع باللّغة الفرنسية

1- Belkhadem Abdelaziz, « Accord d'Association Algéro - Européen »,Revue

. Mutations, n°39, chambre Algérienne du commerce et d'industrie, Algérie, Janvier 2002.

2- Commission Européenne, Algérie document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007 – 2010 Bruxelles ,2007.

3- HEDIBELL (s), « le commerce des produits agro alimentaires », revue Mutation, n° 2, Alger, 2002.